

Distr.: General
24 October 2001
Arabic
Original: English



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٩٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتوصيات الأمين العام بشأن المرحلة القادمة من انتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، كما وردت في تقريره المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/970).

"ويعرب المجلس عن تأييده لبدء المرحلة الثالثة من انتشار البعثة ضمن الحد الأقصى لقوامها الحالي الذي حدده، وبصفة خاصة انتشارها باتجاه الشرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويذكر المجلس الأطراف في الصراع بأنهم مسؤولون عن استمرار عملية السلام. وأن الأمر متروك لهم لتهيئة الظروف التي تؤدي إلى بدء المرحلة الثالثة من انتشار البعثة والحفاظ عليها، عن طريق التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدوا بها. وسيتخذ مجلس الأمن قراراته بشأن مستقبل المرحلة الثالثة لانتشار البعثة بعد التأكد من التزام أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815). بمواصلة بذل الجهود الضرورية، بروح الشراكة، من أجل دفع العملية السلمية إلى الأمام. وسيتيح الاجتماع القادم بين مجلس الأمن وأعضاء اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فرصة لمناقشة هذه المسائل.

"ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي يوليها لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات المجلس ذات الصلة، وبصفة خاصة:

- يهيب المجلس بالدول التي لم تنسحب بعد من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات المجلس ذات الصلة، أن تفعل ذلك؛

- يدعو المجلس جميع الأطراف إلى وقف تقديم أية مساعدات إلى الجماعات المسلحة وإلى تنفيذ عملية نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، بالنسبة للجماعات المشار إليها في المرفق ألف، الفصل ٩-١ من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛

- يؤكد المجلس أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية ويشجع هذه الأطراف على العمل سوياً لإنجاح هذه العملية؛

- يطالب المجلس بإزالة القوات العسكرية من كيسنغاني امتثالاً لقراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد للتردي المستمر للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد مجدداً دعوته لجميع الأطراف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، والمنطقة التي تسيطر عليها جبهة تحرير الكونغو، والمنطقة التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بصورة عاجلة، بما في ذلك ما أثير منها في التقرير التاسع للأمين العام (S/2001/970)“.